

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها نص البيان الذي ألقاه رئيس الاتحاد الروسي بشأن إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يخلف معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١)\*

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي ألقاه السيد د. أ. ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي بشأن إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يخلف معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وهو بيان تلاه السيد س. ف. لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو أمكنكم إصدار وتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع): فاليري لوشينين

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر  
نزع السلاح

\* صدرت في الأصل بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/63/771، مؤرخة ١٨ آذار/

مارس ٢٠٠٩.

## بيان ألقاه ديمتري ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، بشأن إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يخلف معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

ينتهي سريان معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وليس من المبالغة في شيء التأكيد على أهمية هذا الصك في مجال صون السلم والأمن الدوليين. إذ كان للمعاهدة دور تاريخي في تعزيز الاستقرار والأمن الاستراتيجيين وتقليص حجم ترسانات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وقد أدى تنفيذها إلى زيادة الأمن في العالم.

ونحن نواجه اليوم حاجة ملحة للتقدم على طريق نزع السلاح النووي. ويعرب الاتحاد الروسي عن التزامه الكامل بهدف تخليص العالم من هذا السلاح الفتاك، وفقاً لالتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اقترحنا على الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ٢٠٠٥، إبرام اتفاق جديد يستعاض به عن معاهدة ستارت. ويمكن لهذا الاتفاق أن يستند إلى أفضل العناصر الفعالة التي تنطوي عليها المعاهدة الحالية، وأن يجسد في الوقت نفسه الحقائق الاستراتيجية لعالم اليوم.

وقد راعينا، في جملة أمور، عند اتخاذ هذا القرار، أن المستويات المنصوص عليها في معاهدة ستارت تحققت بالفعل في عام ٢٠٠١. ويوجد حالياً عدد أصغر بكثير من الوسائل الاستراتيجية لإيصال الأسلحة والرؤوس الحربية المركبة عليها. لذا فإن المعاهدة لم تعد قاصرة فحسب عن تقليص عدد الصواريخ النووية المملوكة للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما تتيح في الواقع إمكانية زيادة أعداد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

ويتمثل نهجنا تجاه إبرام هذا الاتفاق، في وجوب أن يكون الاتفاق المستقبلي ملزماً قانوناً. ويستوي مع هذا الأمر في الأهمية وجوب أن يكون الصك مستشرفاً للمستقبل، وأن يجد ليس فقط من عدد الرؤوس الحربية، بل أن يقلص أيضاً أعداد الوسائل الاستراتيجية لإيصالها: مثل القذائف البالستية العابرة للقارات، والقذائف البالستية التي تُطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل الثقيلة.

ونحن نرى أيضاً ضرورة استبعاد إمكانية نشر الأسلحة الهجومية الاستراتيجية خارج الأقاليم الوطنية.

وأود أن أؤكد انفتاح الاتحاد الروسي للحوار، وأن أعرب عن استعدادنا للتفاوض مع الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنني أشرك تماماً رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد أوباما، التزامه بالسعي إلى تحقيق الهدف النبيل لإنقاذ العالم من التهديد النووي، وأرى أن هذا المجال واعد في مجال العمل المشترك.

ولدي قناعة بأن التعاون البناء في هذا المجال سيسهم في تحسين العلاقات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بصفة عامة.

-----